مشروع قانون 2015 / 24

يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2012

بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

، وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، المبرم بتونس في 19 جانفي 2015.

2015 / 24

مجلس نواب الشعب
المداولات
2015

مشروع شرح الأسباب 2015 / 24

الخاص باتفاق التعاون المالي بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2012

1- أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ 19 جانفي 2015 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2012.

2 - يتوج هذا الاتفاق المفاوضات الحكومية التي جرت بين الجانبين في إطار اجتماع الدورة الثامنة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 بتونس.

3- تُمكّن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى اتفاق التعاون المالي لسنة 2012، حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار Kreditanstat für Wiederaufbau (KfW) على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جملية تقدر بـ 86.9 مليون أورو.

4- ينص هذا الاتفاق على إنجاز المشاريع التالية:

- التصرف المندمج في الموارد المائية في إطار تنمية المناطق الريفية – برنامج المياه (GIRE) (قروض تفاضلية بقيمة 58 مليون أورو ومساهمات مالية بقيمة 2 مليون أورو)،
- برنامج النجاعة الطاقية I (قروض تفاضلية بقيمة 15 مليون أورو ومساهمات مالية بقيمة 1.5 مليون أورو)،
- صندوق إزالة التلوث الصناعي (FODEP IV) (مساهمات مالية بقيمة 1 مليون أورو)،
- برنامج المصبات المراقبة III - تدابير مرافقة للتوافق الاجتماعي (مساهمات مالية بقيمة 1.5 مليون أورو)،
- برنامج حماية الشريط الساحلي (مساهمات مالية بقيمة 7,9 مليون أورو).

5- يتم ضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال ومنح المبالغ المذكورة في عقود يقع إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) والمنتفعين من القروض والمساهمات المالية. وتخضع هذه العقود إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية. ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقا إطاريا لكل المشاريع الوارد ذكرها أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلص من مدة إنجازها.

6 - تعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) من كل الضرائب والأداءات بالجمهورية التونسية في إطار إبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

2015 / 24